التحديات السياسية والاقتصادية أمام الصعود الصيني في النظام الدولي المعاصر

إعداد

غادة جابر حسن عبد الرسول

باحثة دكتوراة –كلية السياسة والأقتصاد جامعة السويس

تحت إشراف

أ.د/ إيمان نور الدين

أستاذ العلوم السياسية

كلية السياسة والأقتصاد جامعة السويس

أ.م.د. محمود صافي
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية السياسة والأقتصاد
جامعة السويس

د.حمادة صلاح
مدرس الأقتصاد
كلية السياسة والأقتصاد
جامعة السويس

ملخص:

تتضمن الدراسة عدة عوامل رئيسية حيث يتم تحليل التحديات السياسية والاقتصادية أمام الصعود الصيني الذى شهد دوراً هاماً في النظام الدولي مما جعل الصين تواجه تحديات داخلية وخارجية لتستمر في هذا الصعود الذى بدأ منذ عام ١٩٧٩ مع سياسة الأنفتاح الأقتصادى والأصلاحات السياسية والأقتصادية الذى نقل الصين من دولة نامية مثقلة بأعباء الفقر والتخلف الاقتصادى إلي قوة اقتصادية كبرى تصنف اليوم كثاني أكبر أقتصاد عالمي مما جعل الصين تواجه تحديات سياسية مثل التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والعلاقات مع القوى الكبرى والتنافس الدولي وتحديات أقتصادية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي

والتحديات الهيكلية والتحديات التجارية والعقوبات الأقتصادية ونتائج هذه التحديات من حرب تجارية مع الولايات المتحدة مما أثرت علي الأقتصاد الصيني وتعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي التفسيري مما يتيح دراسة الظاهرة بعمق من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالصين على المستويات السياسية والاقتصادية ووصف الواقع السياسي والاقتصادي للصين، وكذلك البيئة الدولية المحيطة بها، توصلت الدراسة إلي نتائج منها أن يبقي مستقبل الصعود الصيني مرهوناً بعدة عوامل، أهمها القدرة علي تجاوز الأزمات الأقتصادية، وتحقيق الأستقلال التكنولوجي وتجنب المواجهة المباشرة مع الغرب، وقوة النظام السياسي الصيني داخلياً لمواجهة الأتهامات الموجه للداخل الصيني بأسم قضايا حقوق الإنسان وقدرة ثبات سياسة الصين الخارجية وهي الصعود السلمي للصين.

الكلمات مفتاحية: الصعود الصيني، التنافس الدولي، الانفتاح الأقتصادى، سياسة الصين الخارجية ، النظام السياسي الصيني ،الأستقلال التكنولوجي، الصراعات الأقليمية.

:Abstract

The study includes several key factors, as it analyzes the political and economic challenges facing the Chinese rise, which has played a significant role in the international system, making China face internal and external challenges to continue With the policy of economic ، this rise that began in 1979 openness and political and economic reforms that transformed China from a developing country burdened with poverty and economic backwardness to a major economic power that is today ranked as the second largest economy in the world, which made China face political challenges such as geopolitical tensions and regional conflicts Relations with major powers, international competition, and economic challenges such as slow economic growth, structural challenges, trade challenges, economic sanctions, and the

results of these challenges, such as a trade war with the United States, which affected the Chinese economy. The study relies primarily on Based on the analytical approach, as well as the descriptive and interpretive approach, which allows for a deep study of the phenomenon through analyzing data and information related to China at the political and economic levels and describing the political and economic reality of China, as well as the international environment surrounding it, we reached The study concludes that the future of China's rise will depend on several factors, most notably the ability to overcome economic crises, achieve technological independence, and avoid direct confrontation with the West; the strength of the Chinese political system internally to counter accusations directed at China in the name of human rights issues; and the stability of China's foreign policy, which is its peaceful rise.

Key words: China's rise, international competition, economic openness, China's foreign policy, Chinese political system, technological independence, regional conflicts.

مقدمة:

يمثّل الصعود الصيني أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي المعاصر؛ إذ تمكنت الصين، منذ عام ١٩٧٩ مع تنفيذ سياسة الأصلاح الأقتصادى من تحقيق قفزات نوعية في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا، السياسة الخارجية، والقدرات العسكرية، ما جعلها قوة دولية صاعدة تنافس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على قيادة النظام الدولي. غير أن هذا الصعود لا يُعد أمرًا محسومًا، إذ تواجه الصين جملة من التحديات البنيوية التي قد تعيق قدرتها على الحفاظ على زخم النمو وتعزيز نفوذها العالمي.

وتتراوح هذه التحديات بين عوامل داخلية تتعلق بتباطؤ النمو الاقتصادي، وأزمة الديون، والتحولات الديموغرافية والاجتماعية، وتحديات تتعلق بالحكم الرشيد والاستقرار السياسي، وبين عوامل خارجية مرتبطة بتصاعد التنافس الجيوسياسي مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فضلًا عن ما تواجهه من قيود وعقوبات في مجالات التكنولوجيا والتجارة. كما أن مبادرة "الحزام والطريق"، التي تمثل أحد أهم أدوات الصين الاستراتيجية لتعزيز نفوذها الدولي، تواجه صعوبات متزايدة تتعلق بالتمويل، والمخاطر السياسية، والانتقادات الدولية.

وعلى جانب آخر، تواجه الصين تحديات بيئية متفاقمة تهدد استدامة نموها، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه، وندرة الموارد، وتداعيات التغير المناخي. ومن ثم، فإن فهم هذه التحديات وتحليل مسارات التعامل معها يعد أمرًا ضروريًا لتقدير مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي.

المشكلة البحثية

فرضت الصين نفسها كقوة اقتصادية كبرى، محتلة المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة، ومحققة نفوذًا متزايدًا في القضايا الإقليمية والدولية، ما أثار قلق القوى الكبرى، وعلى رأسها واشنطن، التي باتت تنظر إلى الصعود الصيني بوصفه تهديدًا محتملًا لتفوقها الاستراتيجي. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها بكين في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا، والبنية التحتية، فإن هذا الصعود يواجه تحديات متعددة تتوزع بين ما هو داخلي مرتبط بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصين، وما هو خارجي يرتبط بالتوازنات الدولية، والمنافسة الجيوسياسية، والعقوبات الغربية، لا سيما الأمريكية.

ومن ثم، تتمحور المشكلة البحثية التي تتناولها هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أبرز التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه استمرار الصعود الصيني في ظل المتغيرات الداخلية والدولية الراهنة؟

وللإجابة على هذا السؤال المركزي، تنبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما طبيعة التحديات الجيوسياسية التي تواجه الصين في ضوء الصراعات الإقليمية؟
٢. كيف يؤثر التنافس بين القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، على مستقبل الصعود الصيني؟
٣. إلى أي مدى تؤثر طبيعة النظام السياسي الصيني ومركزية الحكم على استدامة هذا الصعود؟
٤. ما انعكاسات تباطؤ النمو الاقتصادي، وتحديات الديون والديموغرافيا، على آفاق النمو الصيني؟
٥. كيف تؤثر الحرب التجارية والعقوبات الأمريكية على استقلالية الاقتصاد والتكنولوجيا الصيني؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لتحليل الترابط بين التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الصين، وبين مستقبل صعودها كقوة دولية فاعلة في النظام الدولي. وتكمن الأهمية في محاولة فهم ما إذا كانت الصين قادرة على الحفاظ على زخم صعودها في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، واشتداد المنافسة مع القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة. كما تسهم الدراسة في إبراز أثر تلك التحديات على استدامة النمو الاقتصادي الصيني، وعلى قدرة بكين في

الاستمرار بلعب دور محوري في إعادة تشكيل توازنات القوى العالمية، خاصة في ظل وجود قوى دولية لا تنظر بعين القبول إلى تعدد مراكز القوة الدولية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات السياسية والاقتصادية التي تعيق استمرار الصعود الصيني، وذلك من خلال ما يلي:

١. التعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مسار الصعود الصيني.
٢. تحليل أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، بما في ذلك الأزمات البنيوية مثل الديون والتحولات الديموغرافية.
٣. دراسة التحديات السياسية التي تواجه النظام السياسي الصيني، وخاصة ما يتعلق بالحكم المركزي، والاستقرار الداخلي، والقيود على الحريات.
٤. استكشاف أثر التوترات الجيوسياسية والتنافس مع القوى الكبرى – ولا سيما الولايات المتحدة – على استدامة هذا الصعود.
٥. الوقوف على السيناريوهات المستقبلية المحتملة للصعود الصيني في ضوء التحديات الراهنة.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة بصورة أساسية على المنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي التفسيري

١. المنهج التحليلي:

- يتيح دراسة الظاهرة بعمق من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالصين على المستويات السياسية والاقتصادية.
- يسمح بفهم أسباب التباطؤ الاقتصادي، والتحديات السياسية، وتفاعلات الصين مع البيئة الدولية.
- يمكن من تقييم العوامل المختلفة ومدى تأثيرها على استمرار الصعود الصيني.

٢. المنهج الوصفي التفسيري:

- يصف الواقع السياسي والاقتصادي للصين، وكذلك البيئة الدولية المحيطة بها.
- يفسر أسباب وتداعيات التحديات التي تواجه الصين.
- يساعد في تقديم صورة واضحة عن المشهد الراهن وتوقع المسارات المستقبلية

حدود ونطاق الدراسة

المدى الزماني:

ستركز هذه الدراسة علي الصعود الصيني منذ عام ٢٠١٣،خاصة في فترة حكم شي جين بينغ وقوة مركزية الحكم والتحديات التي تواجهها الصين داخلياً وخارجياً وصولاً للتوترات التي فرضتها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقات الصين الخارجية وفرض العقوبات التجارية الأخيرة برئاسة دونالد ترامب.

المدى المكاني:

ستركز الدراسة علي التحديات السياسية والاقتصادية أمام الصعود الصيني داخلياً وخارجياً في إطار نظام مركزية الحكم الداخلي للصين وعلاقاتها الدولية المتشابكة وصولاً للقضايا الأقليمية مثل قضية تايوان والصراع في بحر الصين الجنوبي وتضارب المصالح مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلي محورين رئيسيين: ويأتي **المحور الأول** بعنوان"التحديات السياسية التي تواجه الصعود الصيني"يقوم المحور بدوره بعرض التحديات السياسية المتعددة مع توضيح أثرهذه التحديات علي سياسة الصين داخلياً وخارجياً مرتبطاً بعدة معايير.

المحورالثاني بعنوان"التحديات الأقتصادية التي تواجه الصعود الصيني" من أهم المحاور التي جعلت الصين في مواجهة العديد من التحديات المحور الأقتصادى، لأن تقدم الصين وصعودها لثاني أكبر أقتصاد في العالم جعلت صعوها السلمي خطر كبير علي الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى، ويقوم المحور الثاني بعرض هذه التحديات مرتبطاً بعدة معايير.

المحور الأول

التحديات السياسية التي تواجه الصعود الصيني

يشمل هذا المحور دراسة التحديات السياسية المتعددة التي تواجه الصعود الصيني، والتي تتمثل في التوترات الجيوسياسية المتصاعدة والصراعات الإقليمية التي تحيط بالصين، لا سيما في مناطق حساسة مثل بحر الصين الجنوبي وقضية تايوان. كما تتناول الدراسة العلاقات المعقدة مع القوى الكبرى، وخصوصًا المنافسة المتزايدة مع الولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على هيمنتها العالمية. إضافة إلى ذلك، يتعرض الصعود السياسي الصيني لتحديات داخلية جوهرية مرتبطة بآليات الحوكمة، والاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ تسعى القيادة الصينية للحفاظ على تماسك النظام السياسي وسط مطالب متنامية بتحسين مستويات المعيشة وتقليص الفجوات الاجتماعية. ومن ثم، فإن فهم هذه التحديات مجتمعة يُعد ضروريًا لتقييم مدى قدرة الصين على الاستمرار كقوة سياسية مؤثرة في النظام الدولي المعاصر.

أولاً: التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية

١- النزاع في بحر الصين الجنوبي والتوتر مع دول الجوار

يشكل النزاع في بحر الصين الجنوبي تحديًا معقدًا أمام الصعود الصيني، حيث لا يقتصر تأثيره على العلاقات الثنائية بين الصين ودول الجوار، بل يمتد ليشمل التنافس بين القوى الكبرى والاستراتيجيات الإقليمية والدولية [١]. فبالإضافة إلى الموارد الطبيعية الهائلة التي يزخر بها البحر، مثل احتياطيات النفط والغاز ومخزون الثروة السمكية، يمثل الممر البحري شريانًا رئيسيًا للتجارة العالمية، حيث يمر عبره ما يقارب ثلث التجارة البحرية العالمية [٢]. وبالتالي، فإن إحكام الصين سيطرتها على المنطقة لا يرتبط فقط بمصالح اقتصادية وأمنية، بل يعزز نفوذها الجيوسياسي في مواجهة القوى الغربية وحلفائها الإقليميين.

ولعل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الصين في هذا النزاع هو الموقف القانوني الدولي، حيث أصدرت محكمة التحكيم الدولية في لاهاي عام ٢٠١٦ حكمًا يبطل الادعاءات الصينية، مؤكدةً أن بكين لا تمتلك حقوقًا قانونية في المنطقة وفقًا لاتفاقية

---

(١) غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 4، 2020، ص ص 179-214.

(٢) عبد العباس فضيخ دغبوش ونور حسين الرشيدي، "بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية"، **المجلة العربية للدراسات الجغرافية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، المجلد 5، العدد 14، 2022، ص ص 155-190 .

الأمم المتحدة لقانون البحار [١]. ومع ذلك، رفضت الصين الامتثال لهذا الحكم واستمرت في تعزيز وجودها العسكري من خلال إنشاء جزر اصطناعية وبناء منشآت عسكرية، مما زاد من حدة التوتر مع دول الجوار وأثار انتقادات دولية.

على الرغم من القوة العسكرية والدبلوماسية التي تمتلكها الصين، إلا أن النزاع يفرض عليها تحديات سياسية قد تعرقل مسار صعودها السلمي. فمن جهة، تسعى بكين إلى تعزيز نفوذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون إثارة ردود فعل قوية قد تؤدي إلى تحالفات مضادة تقيد نفوذها [٢]. ومن جهة أخرى، فإن إصرارها على فرض مطالبها الإقليمية بالقوة الناعمة والصلبة قد يفاقم حالة العداء مع جيرانها، خاصة الفلبين وفيتنام، مما يهدد الاستقرار الإقليمي ويقوّض مبادرات التعاون الاقتصادي مثل "مبادرة الحزام والطريق"، التي تعتمد على تعزيز العلاقات مع الدول الآسيوية بدلاً من تأزيمها.

يضاف إلى ذلك أن التوترات في بحر الصين الجنوبي أصبحت جزءًا من التنافس الأمريكي–الصيني الأوسع، حيث تعتبر الولايات المتحدة هذا النزاع فرصة لإعادة تأكيد التزامها بحلفائها في المنطقة وإثبات قدرتها على احتواء التوسع الصيني [٣]. وقد دفع ذلك واشنطن إلى تعزيز وجودها العسكري في المحيطين الهندي والهادئ، كما وسّعت شراكاتها الأمنية مع دول مثل اليابان وأستراليا والهند من خلال تحالفات مثل "الرباعية "

---

(١) Sreenivasa Rao Pemmaraju, "*The South China Sea Arbitration (The Philippines v. China): Assessment of the Award on Jurisdiction and Admissibility*", **Chinese Journal of International Law**, Vol. 15, 2016, pp. 265-307.

(٢) حسين مزهر خلف ومنتهى علي حسين، " بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني"، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الأستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد 94، 2023، ص ص 544– 552.

(٣) تامر محمد سامي عبد اللطيف، " الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 9، العدد 18، 2024، ص ص 275– 283.

(QUAD)و"أوكوس (AUKUS) "هذا الضغط الدولي يضع بكين في موقف معقد [١]، حيث يجب عليها إدارة تصاعد التوترات دون أن تؤدي المواجهة إلى صراع عسكري شامل، قد يضر بمساعيها في تحقيق صعود مستدام ومتوازن.

وعلي جانب آخر، تواجه الصين تحديًا داخليًا في هذا النزاع، حيث إن تصاعد التوترات قد يؤدي إلى ارتفاع النزعة القومية داخل البلاد، مما يفرض على القيادة الصينية اتخاذ مواقف أكثر صرامة للحفاظ على الدعم الداخلي. وفي الوقت نفسه، فإن أي تصعيد عسكري غير محسوب قد يؤدي إلى تداعيات اقتصادية خطيرة، خاصة مع اعتماد الصين على الاستقرار الإقليمي للحفاظ على تدفق التجارة والاستثمارات [٢].

بناءً على هذه العوامل، فإن النزاع في بحر الصين الجنوبي يعد اختبارًا حقيقيًا لقدرة الصين على إدارة صعودها في بيئة دولية معقدة. فبينما تسعى إلى تعزيز سيادتها على المنطقة، تواجه تحديات سياسية ودبلوماسية قد تؤثر على علاقاتها الدولية وتحدّ من قدرتها على تحقيق استقرار طويل الأمد في محيطها الاستراتيجي. ومن هنا، فإن الطريقة التي ستتعامل بها الصين مع هذا النزاع في السنوات القادمة ستكون مؤشرًا رئيسيًا على مدى نجاحها في تحقيق صعود عالمي مستدام دون الانجرار إلى مواجهات تهدد استقرارها الداخلي والخارجي.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل التوترات بين الصين ودول الجوار أحد أبرز التحديات التي تواجه صعودها كقوة عالمية، حيث تتعدد أسباب هذه النزاعات لتشمل الخلافات

(١) Andrew Preston, "*The Asia Pacific Rebalance: Tipping the Scale with Land Power*", **Master's Theses,** United States Army War College, Carlisle, Pennsylvania, US, July 2013, pp. 34-70.

(٢) Jihyun Kim, "*Territorial Disputes in the South China Sea: Implications for Security in Asia and Beyond*", **Strategic Studies Quarterly**, Vol. 9, No. 2, 2015, pp. 107-141.

الحدودية، التنافس الاقتصادي، والصراعات الجيوسياسية [١]. وعلى الرغم من محاولات الصين تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع محيطها الآسيوي، فإن التوترات المستمرة مع دول الجوار تهدد استقرار المنطقة وتحدّ من قدرتها على تحقيق صعود سلس دون مواجهات أو تحالفات مضادة.

٢– الهند والصين: تنافس حدودي واستراتيجي

يُعَدّ النزاع الحدودي بين الصين والهند في منطقة الهيمالايا، وخاصة في إقليم لاداخ وأروناتشال براديش، أحد أبرز نقاط التوتر بين البلدين [٢]. وقد شهدت هذه المنطقة اشتباكات متكررة، كان آخرها في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تصعيد عسكري غير مسبوق بين القوتين النوويتين. ويمتد التنافس بين البلدين إلى المجال الاقتصادي والجيوسياسي، حيث تسعى الهند إلى تعزيز تحالفاتها مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا من خلال تحالف "الرباعية (QUAD)" لموازنة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ [٣]. وعلى الرغم من محاولات التهدئة عبر المفاوضات، لا تزال العلاقات متوترة، مما يشكل عقبة أمام استقرار آسيا الجنوبية.

٣– التوتر مع اليابان: نزاع جزر سينكاكو والتنافس الإقليمي

(١) P. Evans, "*China and the Global Order: One Challenge, Three Perspectives*", **Government and Opposition**, Vol. 47, No. 1, 2012, pp. 117-134.

(٢) Raj Verma, "*India–China rivalry, border dispute, border standoffs, and crises*", **India Review**, Vol. 23, No. 5, 2024, pp. 397-408.

(٣) Li Li, "*The U.S. Factor and the Evolution of China-India Relations*", **China Review**, Vol. 23, No. 1, 2023, pp. 107-133.

تتصاعد التوترات بين الصين واليابان حول جزر سينكاكو (المعروفة في الصين بجزر دياويو)، حيث تطالب بكين بهذه الجزر، بينما تؤكد طوكيو سيادتها عليها[١]. وقد أدى هذا النزاع إلى مواجهات بحرية متكررة وزيادة في الأنشطة العسكرية في بحر الصين الشرقي. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين عاملاً رئيسيًا في توتر العلاقات، حيث تسعى الصين لتقليل اعتمادها على التكنولوجيا اليابانية، بينما تحاول طوكيو تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة.

٤- التوتر مع دول جنوب شرق آسيا: الفلبين وفيتنام وماليزيا

بالإضافة إلى النزاع في بحر الصين الجنوبي، تواجه الصين تحديات في علاقاتها مع دول مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا، التي تتخوف من التوسع الصيني في المياه الإقليمية. وقد شهدت العلاقات الصينية-الفلبينية تذبذبًا بين التعاون والصدام، حيث تحاول مانيلا تحقيق توازن بين الاستفادة من الاستثمارات الصينية وتعزيز شراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة [٢]. أما فيتنام، فتاريخ المواجهات العسكرية مع الصين، سواء في الحرب الصينية-الفيتنامية عام ١٩٧٩ أو الاشتباكات البحرية اللاحقة، يجعل العلاقات متوترة رغم التعاون الاقتصادي المتزايد [٣].

٥- كوريا الجنوبية والصين: الخلافات السياسية والأمنية

---

(١) Koichi Sato, "*The Senkaku Islands Dispute: Four Reasons of the Chinese Offensive - A Japanese View*", **Journal of Contemporary East Asia Studies**, Vol. 8, No. 1, 2019, pp. 50-82.

(٢) هبة الله محسن أبو الوفا البداية، " العلاقات الصينية-الفلبينية في ضوء نظرية توازن التهديد (١٩٧٥-٢٠٢٣)"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، المجلد 25، العدد 2، 2024، ص ص 183-214.

(٣) Robert S. Ross, "*China-Vietnamese Relations in the Era of Rising China: Power, Resistance, and Maritime Conflict*", **Journal of Contemporary China**, Vol. 30, No. 130, 2021, pp. 613-629.

على الرغم من العلاقات التجارية القوية، شهدت العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية توترات على خلفية نشر سيول لمنظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية (THAAD) عام ٢٠١٧، والتي اعتبرتها الصين تهديدًا لأمنها القومي [١]. كما أن التقارب بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتكنولوجية يزيد من قلق الصين، التي تسعى لمنع تشكل تحالفات مضادة في المنطقة.

٦- تايون: صراع ممتد بين مبادئ الصين والتدخل الأمريكي

تمثل تايوان أبرز مصدر للتوتر في محيط الصين، حيث تعتبرها بكين جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، بينما تتمتع الجزيرة بحكم ذاتي ودعم أمريكي متزايد. ومع تصاعد الخطاب القومي في الصين، تزايدت التهديدات العسكرية تجاه تايبيه، وهو ما دفع الولايات المتحدة لتعزيز دعمها العسكري والسياسي للجزيرة. وتعد تايوان اختبارًا حقيقيًا لإدارة الصين لصعودها، حيث إن أي تحرك عسكري تجاهها قد يؤدي إلى تصعيد دولي واسع النطاق.

أ. قضية تايوان وتأثير التدخل الأمريكي على تطوراتها السياسية

تمثل قضية تايوان اختبارًا استراتيجيًا للصعود الصيني، حيث تعكس قدرة بكين على تحقيق أهدافها الجيوسياسية دون المخاطرة بمواجهة عسكرية قد تعطل مسيرتها التنموية وتعيد تشكيل النظام الإقليمي والدولي ضدها [٢]. فمع تنامي قوة الصين الاقتصادية والعسكرية، زادت قدرتها على فرض ضغوط دبلوماسية وعسكرية على تايبيه، إلا أن هذه الاستراتيجية تصطدم بعوائق عدة، أبرزها التفاعل الأمريكي المستمر مع الملف، والذي يعقّد الحسابات الصينية ويحدّ من خياراتها.

(١) Anggraining Tias, "*South Korea and Chinese Conflict over THAAD: How it started and the way it ended*", **Review of International Relations**, Vol. 2, No. 2, 2021, pp. 81-88.

(٢) Qingguo Jia, "*Taiwan: Can a perfect storm be averted?*", **China International Strategy Review**, Vol. 3, 2021, pp. 66-82.

تاريخيًا، يعود النزاع بين الصين وتايوان إلى عام ١٩٤٩، عندما انتهت الحرب الأهلية الصينية بانتصار الحزب الشيوعي واستيلائه على الحكم في بكين، بينما انسحب القوميون بقيادة حزب الكومينتانغ إلى تايوان وأسسوا حكومة مستقلة هناك. ومنذ ذلك الحين، لم تعترف بكين بشرعية الحكومة التايوانية، واعتبرت أي محاولة لانفصال الجزيرة تهديدًا مباشرًا لوحدة الصين [١]. ومع مرور الوقت، نمت تايوان اقتصاديًا وديمقراطيًا، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وجعل احتمالات التوحيد السلمي أكثر صعوبة.

يعتبر الدعم الأمريكي لتايوان أحد أبرز التحديات التي تواجه الصين في هذا النزاع، حيث لم تعد واشنطن تكتفي ببيع الأسلحة للجزيرة، بل أصبحت تشارك بشكل متزايد في تعزيز قدراتها الدفاعية عبر تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل معلومات استخباراتية، وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، كما أنها كثفت الزيارات الرسمية لمسؤولين أمريكيين كبار، مما أغضب الصين واعتبرته انتهاكًا لمبدأ "الصين الواحدة"[٢]. وردت بكين بتكثيف أنشطتها العسكرية بالقرب من الجزيرة، بما في ذلك إرسال طائرات حربية إلى منطقة الدفاع الجوي التايوانية، وإجراء مناورات عسكرية تحاكي سيناريوهات حصار أو غزو محتمل [٣].

---

(١) Phillip C. Saunders, "*Three Logics of Chinese Policy Toward Taiwan: An Analytic Framework*", In: Joel Wuthnow, Derek Grossman, Phillip C. Saunders, Andrew Scobell and Andrew N.D. Yang (eds.), "**Crossing the Strait China's Military Prepares for War with Taiwan**", National Defense University Press, Washington, D.C., 2022, pp. 35-64.

(٢) Michael S. Chase, "*U.S.–Taiwan Security Cooperation: Enhancing an Unofficial Relationship*", In: Nancy Bernkopf Tucker (ed.), "**Dangerous Strait: The U.S.-Taiwan-China Crisis**", New York Chichester, West Sussex: Columbia University Press, 2005, pp. 162-185.

(٣) "China 'punishes' Taiwan president remarks with new drills", **BBC**, 14 October 2024. Avaliable at: https://www.bbc.com/news/articles/cvgd4yn45qlo

علاوة على ذلك، فإن التصعيد في قضية تايوان لا يقتصر على البعد العسكري، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية. تُعد تايوان مركزًا عالميًا لصناعة أشباه الموصلات، حيث تهيمن شركة TSMC على إنتاج الرقائق الإلكترونية المتقدمة، التي تعتمد عليها الصين والولايات المتحدة على حد سواء. في ظل هذا الواقع، تدرك بكين أن أي تصعيد عسكري قد يؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية، مما سيؤثر سلبًا على الاقتصاد الصيني نفسه[١].

ب. المواجهة مع الهند وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي

تعد المواجهة بين الصين والهند واحدة من أكثر التوترات الجيوسياسية تعقيدًا في آسيا، حيث تمتد جذورها إلى خلافات حدودية طويلة الأمد، لكنها تتجاوز ذلك لتشمل تنافسًا استراتيجيًا أوسع نطاقًا على النفوذ الإقليمي والدولي [٢]. مع تنامي القوة الصينية ومحاولتها فرض هيمنتها في المحيطين الهندي والهادئ، تجد الهند نفسها في مواجهة تحديات متزايدة، مما يجعل العلاقات بين القوتين الآسيويتين محفوفة بالمخاطر ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي.

يشكل النزاع الحدودي بين الصين والهند في منطقة الهيمالايا أحد أبرز أسباب التوتر بين البلدين، حيث لم يتم ترسيم الحدود بشكل واضح منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧[٣]. وقد خاض الطرفان حربًا قصيرة عام ١٩٦٢ انتهت بسيطرة الصين على أجزاء من

(١) Thomas J. Shattuck, "*Stuck in the Middle: Taiwan's Semiconductor Industry, the U.S.-China Tech Fight, and Cross-Strait Stability*", **Orbis**, Vol. 65, No. 1, 2020, pp. 20-30.

(٢) Chunhao Lou, "*Geopolitical "Entanglements" and the China-India-Pakistan Nuclear Trilemma*", **Journal for Peace and Nuclear Disarmament**, Vol. 5, No. 2, 2022, pp. 281-295.

(٣) Michal Beneš, "*The recurrent conflict between China and India in the Himalayas: A study of regional policies and power dynamics*", **Master thesis**, University of International Relations, China, 2021, pp. 26-34.

إقليم أكساي تشين، الذي تطالب به الهند حتى اليوم. وعلى مدار العقود اللاحقة، شهدت المنطقة اشتباكات متكررة، كان آخرها في عام ٢٠٢٠ في وادي جالوان بمنطقة لاداخ، مما أدى إلى سقوط قتلى من الجانبين وتصعيد التوتر العسكري بشكل غير مسبوق منذ عقود [١]. وعلى الرغم من محاولات التهدئة عبر المفاوضات، لا تزال القوات الصينية والهندية في حالة تأهب على طول "خط السيطرة الفعلية"، مما يجعل احتمالات اندلاع مواجهات جديدة قائمة في أي لحظة.

لكن المواجهة بين الصين والهند لا تقتصر على النزاع الحدودي، بل تمتد إلى التنافس الجيوسياسي على النفوذ في منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا. تسعى الصين إلى توسيع نفوذها في هذه المنطقة من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، حيث استثمرت بكثافة في مشاريع البنية التحتية في الدول المجاورة للهند، مثل باكستان وسريلانكا ونيبال. وترى نيودلهي هذه التحركات كجزء من استراتيجية تطويق تهدف إلى تقليص دورها الإقليمي، مما دفعها إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وأستراليا واليابان من خلال تحالف "الرباعية (QUAD)". كما سعت الهند إلى تعزيز علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المحيط الهندي [٢].

على المستوى الاقتصادي، يمثل التنافس بين الصين والهند تحديًا إضافيًا، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز قدراتها التكنولوجية والصناعية. ورغم أن الصين تعد الشريك التجاري الأكبر للهند، فإن العلاقات التجارية بين البلدين شهدت توترات متزايدة، خاصة بعد المواجهات العسكرية الأخيرة. وقد فرضت الهند قيودًا على الاستثمارات الصينية في

(١) Sriparna Pathak and Obja Borah Hazarika, "*Reasons and Reactions to the Galwan Clash*", **Journal of Territorial and Maritime Studies**, Vol. 9, No. 2, 2022, pp. 83-101

(٢) مني محمد هاني، " الصين في استراتيجية الهند تجاه جنوب وجنوب شرق أسيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، المجلد 18، العدد 17، 2023، ص ص 132- 142.

قطاعات حساسة، كما حظرت العديد من التطبيقات الصينية الشهيرة، في خطوة تهدف إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الصينية وتعزيز القدرات المحلية[1].

يؤثر هذا التصعيد المستمر بين البلدين على الاستقرار الإقليمي، حيث يؤدي إلى سباق تسلح متزايد ويخلق بيئة غير مستقرة في جنوب آسيا. كما أن استمرار التوترات يدفع الدول المجاورة إلى إعادة تقييم تحالفاتها، مما قد يؤدي إلى استقطاب سياسي وعسكري أكبر في المنطقة. وفي ظل استمرار المواجهة بين الصين والهند، يصبح من الصعب تحقيق توازن إقليمي مستدام، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز موقعها الاستراتيجي دون تقديم تنازلات حقيقية.

بناءً على هذه العوامل، فإن التوترات الصينية–الهندية تمثل تحديًا حقيقيًا لصعود الصين، حيث تضطر بكين إلى التعامل مع خصم قوي يتمتع بعلاقات استراتيجية مع القوى الكبرى، مما يحد من قدرتها على فرض نفوذها بشكل كامل في المنطقة. ومع غياب حلول دبلوماسية جذرية، من المرجح أن يظل هذا الصراع أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في استقرار آسيا خلال العقود القادمة.

ثانياً: العلاقات مع القوى الكبرى والتنافس الدولي

١ – التوتر في العلاقات الصينية–الأمريكية وتأثيره على الهيمنة الصينية

يمثل التوتر بين الصين والولايات المتحدة أحد أعقد التحديات السياسية التي تواجه الصعود الصيني، حيث يتجاوز هذا الصراع الأبعاد الاقتصادية والعسكرية ليشمل إعادة

(١) Milan Babić and Adam D Dixon, "*Is the China Effect Real? Ideational Change and the Political Contestation of Chinese State-Led Investment in Europe*", **Chinese Journal of International Politics,** Vol. 15, No. 2, 2022, pp. 111-139.

تشكيل النظام العالمي نفسه [١] لذلك، فإن التوتر المتصاعد بين القوتين لا يتعلق فقط بالتنافس المباشر بينهما، بل هو جزء من صراع أوسع بين رؤيتين متباينتين لمستقبل النظام العالمي [٢].

من الناحية الاقتصادية، كانت الصين قادرة على تحقيق نمو سريع بفضل تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وهو ما كان في البداية مدعومًا من قبل الولايات المتحدة، التي رأت في الصين سوقًا ضخمة وفرصة للاستثمارات الغربية. لكن مع مرور الوقت، بدأت واشنطن تدرك أن الصعود الصيني لم يعد مجرد نجاح اقتصادي، بل أصبح يحمل أبعادًا استراتيجية تهدد تفوقها. ولهذا، تحولت السياسة الأمريكية من دعم اندماج الصين إلى محاولات احتوائها، وهو ما انعكس في الحرب التجارية التي بدأت في عهد الرئيس دونالد ترامب واستمرت في ظل إدارة جو بايدن[٣]. لكن التحدي الحقيقي أمام الصين ليس فقط الرسوم الجمركية أو العقوبات الاقتصادية، بل هو إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية بطريقة تقلل من اعتماد الغرب على الصين، مما قد يضعف موقعها كمركز صناعي عالمي.

في المجال التكنولوجي، تدرك الولايات المتحدة أن الحفاظ على تفوقها يعتمد بشكل أساسي على منع الصين من الوصول إلى التقنيات المتقدمة، وخاصة في مجالات

---

(١) Brian S. Roper, "*China's rise and the United States' response: implications for the global order and New Zealand/Aotearoa. Part II: The US response, emergence of a multi-polar order, and New Zealand/Aotearoa foreign policy-making*", **Kōtuitui: New Zealand Journal of Social Sciences**, Vol. 19, No. 4, 2024, pp. 472-482.

(٢) محمد عبد العظيم الشيمي، " الصراعات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب المحيط الهادئ"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**،جامعة بني سويف، العدد السابع عشر، 2023، ص ص 113- 115.

(٣) Rachel Moreland, "*Shifting Sands: US Gulf Policy Recalibrates As China's Regional Ambitions Grow*", **Middle East Policy**, Vol. 31, No. 1, 2024, pp. 149-161.

الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات [١]. ولهذا، لم تكتفِ واشنطن بفرض عقوبات على الشركات الصينية مثل هواوي، بل عملت على بناء تحالفات تكنولوجية مع دول مثل اليابان وهولندا وكوريا الجنوبية لضمان عدم حصول الصين على المعدات والتقنيات التي تمكنها من تطوير صناعة أشباه الموصلات الخاصة بها [٢].

على المستوى العسكري، تعد المواجهة في المحيطين الهندي والهادئ واحدة من أكثر الجبهات خطورة في الصراع الصيني–الأمريكي [٣]. تسعى الصين إلى فرض سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، حيث ترى أن هذه المنطقة جزء أساسي من أمنها القومي ومجالها الحيوي، بينما تعتبرها الولايات المتحدة ممرًا استراتيجيًا يجب أن يظل مفتوحًا أمام الملاحة الدولية. لذلك، أصبحت هذه المنطقة بؤرة للتوترات المتزايدة، حيث تقوم الولايات المتحدة بإرسال سفنها الحربية للقيام بعمليات "حرية الملاحة"[٤]، بينما ترد الصين بتوسيع وجودها العسكري في الجزر المتنازع عليها. وإذا استمر هذا التصعيد، فقد يتحول إلى مواجهة مباشرة، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي بشكل كبير.

أما من الناحية الجيوسياسية، فإن الصراع بين الصين والولايات المتحدة لا يقتصر على المواجهات المباشرة، بل يمتد إلى منافسة على النفوذ في مناطق أخرى مثل أفريقيا

---

(١) Warren Chin, "*Technology, war and the state: past, present and future*", **International Affairs**, Vol. 95, No. 4, 2019, pp. 765–783.

(٢) Chung-in Moon and Wonho Yeon, "*Clashes of techno-statecraft: US-China technology rivalry and South Korea's strategy?*", **Business and Politics**, 2024, pp. 1-21.

(٣) Weixing Hu, "*The United States, China, and the Indo-Pacific Strategy*", **China Review**, Vol. 20, No. 3, 2020, pp. 127-142.

(٤) James W. Houck and Nicole M. Anderson, "*The United States, China, and Freedom of Navigation in the South China Sea*", **Washington University Global Studies Law Review**, Vol. 13, 2014, pp. 441- 452.

وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط[١]. تعمل الصين على توسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه المناطق من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، بينما تحاول الولايات المتحدة تقويض هذا النفوذ من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول التي تخشى من هيمنة الصين عليها.

٢- العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والتحديات المرتبطة بالاستثمارات الصينية في أوروبا

تمثل العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي جانبًا معقدًا من التحديات التي تواجه الصعود الصيني، حيث تسعى بكين إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة الأوروبية من خلال الاستثمارات والتعاون التجاري، بينما تتزايد مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن الأبعاد الجيوسياسية لهذه العلاقات[٢].

وشهدت العلاقات التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي نموًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي، متجاوزة الولايات المتحدة. وقد عززت الشركات الصينية وجودها في أوروبا من خلال الاستثمارات في قطاعات استراتيجية مثل البنية التحتية، والطاقة، والتكنولوجيا المتقدمة، حيث قامت بشراء موانئ رئيسية مثل ميناء بيرايوس في اليونان، والاستثمار في شبكات الاتصالات الأوروبية، ومشاريع القطارات فائقة السرعة[٣]. ومع ذلك، فإن هذا التوسع

---

(١) Monika Magdalena Krukowska, "*China's security relations with Africa in the 21st century*", **Security and Defence Quarterly**, Vol. 46, No. 2, 2024, pp. 4-23; Mordechai Chaziza, "*The US-China Rivalry in the Middle East: Confrontation or Competitive Coexistence*", **Contemporary Review of the Middle East**, Vol. 11, No. 1, 2024, pp. 8-14.

(٢) Ramon Pacheco Pardo, "*Europe's financial security and Chinese economic statecraft: the case of the Belt and Road Initiative*", **Asia Europe Journal**, Vol. 16, 2018, pp. 237-250.

(٣) Dimitrios Stroikos, "*China's Engagement with Greece under the BRI: Economics, Politics, and International Imperatives*", In: Indrajit Roy et al.

الاستثماري لم يخلُ من التوترات، حيث أثارت بعض الدول الأوروبية مخاوف بشأن الهيمنة الصينية على البنية التحتية الحيوية، وتأثير ذلك على الأمن القومي والاستقلال الاقتصادي الأوروبي [١].

على سبيل المثال، أدى الجدل حول دور شركة هواوي في تطوير شبكات الجيل الخامس(5G) في أوروبا إلى توترات بين الصين والاتحاد الأوروبي، حيث انقسمت الدول الأوروبية بين مؤيدة ومعارضة لاستخدام التكنولوجيا الصينية، في ظل الضغوط الأمريكية التي حذرت من المخاطر الأمنية المحتملة [٢]. ونتيجة لذلك، اتخذت دول مثل ألمانيا وفرنسا تدابير أكثر صرامة تجاه الشركات الصينية، مما أضعف فرص بكين في توسيع نفوذها التكنولوجي داخل أوروبا [٣].

وعلي جانب آخر، لا يمكن فصل العلاقات الصينية–الأوروبية عن النفوذ الأمريكي، حيث تمارس واشنطن ضغوطًا متزايدة على حلفائها الأوروبيين للحد من تعاونهم مع بكين، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والاستثمار. وقد أدى هذا الضغط إلى إلغاء أو تعديل بعض الصفقات الصينية في أوروبا، كما حدث مع شركة China General Nuclear Power Groupالتي تم استبعادها من مشاريع الطاقة النووية في المملكة المتحدة بسبب مخاوف أمنية.

(eds), "**Rising Power, Limited Influence: The Politics of Chinese Investments in Europe and the Liberal International Order**", Oxford, 2024, pp. 100-120.

(١) Cécile Pelaudeix, "**The rise of China and EU vulnerability**", EU3D Research Papers, No. 14, 2021, pp. 2-8.

(٢) Alanna Krolikowski and Todd H. Hall, "*Non-decision decisions in the Huawei 5G dilemma: Policy in Japan, the UK, and Germany*", **Japanese Journal of Political Science**, Vol. 24, No. 2, 2023, pp. 171-189.

(٣) Frank Bickenbach, Dirk Dohse, Rolf J. Langhammer, Wan-Hsin Liu, "*EU Concerns About Chinese Subsidies: What the Evidence Suggests*", **Intereconomics Review of European Economic Policy**, Vol. 59, No. 4, 2024, pp. 214–221.

إضافة إلى ذلك، تلعب قضايا حقوق الإنسان دورًا مهمًا في تعقيد العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، حيث فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على مسؤولين صينيين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانج، وردت الصين بفرض عقوبات مضادة على شخصيات أوروبية [١]، مما أدى إلى تعطيل اتفاقية "الشراكة الشاملة للاستثمار" بين الجانبين. هذا التوتر السياسي يعكس التحديات التي تواجه الصين في بناء علاقات مستقرة مع أوروبا، حيث أصبحت القضايا الأيديولوجية والقيمية تلعب دورًا متزايدًا في تحديد شكل العلاقات بين الجانبين.

٣- التنافس مع روسيا في بعض المجالات الاستراتيجية

على الرغم من التحالف الظاهر بين الصين وروسيا، والذي تعزز بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب الضغوط الغربية المشتركة عليهما، فإن العلاقة بين البلدين ليست خالية من التنافس، خاصة في بعض المجالات الاستراتيجية التي تمثل أهمية حيوية لكل منهما. فبينما تسعى الصين إلى ترسيخ صعودها كقوة عالمية مهيمنة، تعمل روسيا على الحفاظ على نفوذها في مناطق تقليدية من نفوذها الاستراتيجي، وهو ما يخلق نوعًا من التنافس غير المعلن بين الطرفين [٢]. وهذا التنافس، وإن لم يتحول إلى مواجهة مباشرة، يمثل تحديًا سياسيًا للصعود الصيني، حيث يفرض على بكين إدارة علاقاتها مع موسكو بحذر شديد للحفاظ على التوازن بين التعاون والمنافسة.

وتعد آسيا الوسطى واحدة من أبرز ساحات التنافس بين الصين وروسيا، حيث كانت هذه المنطقة جزءًا من النفوذ الروسي لعقود طويلة، لكنها شهدت تزايدًا ملحوظًا في

---

(١) Ling Han and Paolo De Stefani, "*Protecting fundamental values through the global human rights sanction regime: China's challenges to the EU's normative power*", **The International Journal of Human Rights**, 2024, pp. 1-25.

(٢) Jørgen Staun and Camilla T. N. Sørensen, "*Incompatible Strategic Cultures Limit Russian-Chinese Strategic Cooperation in the Arctic*", **Scandinavian Journal of Military Studies**, Vol. 6, No. 1, 2023, pp. 24–39.

الحضور الصيني خلال السنوات الأخيرة، خاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق [١]. فقد استثمرت بكين مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة في دول مثل كازاخستان، أوزبكستان، وقيرغيزستان، مما أدى إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي لهذه الدول على موسكو [٢].

في المقابل، لا تزال روسيا تتمتع بنفوذ عسكري وسياسي قوي في هذه المنطقة من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مما يجعلها قادرة على موازنة النفوذ الصيني [٣]. وعلى الرغم من أن روسيا لم تعترض صراحةً على التوسع الاقتصادي الصيني في المنطقة، إلا أنها تتوجس من أن يؤدي هذا النفوذ المتزايد إلى تقليص دورها التقليدي هناك، خاصة في ظل محاولات الصين تعزيز علاقاتها مع النخب السياسية في تلك الدول.

وعلي جانب آخر، يعد قطاع الطاقة مجالًا رئيسيًا للتعاون بين الصين وروسيا، حيث تعد بكين أكبر مستورد للطاقة الروسية، لكن هذا التعاون يخفي وراءه تنافسًا متزايدًا على أسواق الطاقة العالمية [٤]. فمن جهة، تسعى الصين إلى تنويع مصادرها من الطاقة وعدم الاعتماد الكلي على روسيا، حيث زادت استثماراتها في دول الشرق الأوسط وإفريقيا لتعزيز أمنها الطاقوي. ومن جهة أخرى، تعمل روسيا على تأمين

---

(١) رشا محمود عيد الباز، "منافسة القوى العظمى في آسيا الوسطى: التحديات الحالية والسيناريوهات المستقبلية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، العدد 25، 2025، ص ص 341–355.

(٢) Yerzhan Saltybayev, "*BRI and Kazakhstan*", **Journal of International Relations and Sustainable Development**, No. 10, 2018, pp. 76-85.

(٣) Sean Roberts and Ulrike Ziemer, "*Russia's Leadership in Eurasia: Holding Together or Falling Apart?*", **International Studies Quarterly**, Vol. 68, No. 3, 2024, pp. 3-10.

(٤) Xuefeng Zhang and Melebayev Serdar, "*Analysis of Oil and Gas Cooperation between China and Russia in the Belt and Road*", **SHS Web of Conferences**, 2017, pp. 1-10.

أسواق بديلة لصادراتها من النفط والغاز، خاصة بعد العقوبات الغربية المفروضة عليها، مما يجعلها أحيانًا منافسًا للصين في بعض الأسواق[١].

على سبيل المثال، في آسيا، تنافست الصين وروسيا على عقود تصدير الغاز إلى الهند وباكستان، حيث تحاول موسكو تقديم نفسها كمصدر بديل يمكنه تقديم أسعار تنافسية مقارنة بالصادرات الصينية من الطاقة. كما أن توجه روسيا نحو تعزيز صادراتها النفطية إلى دول مثل السعودية والإمارات، اللتين تعتبران شريكتين استراتيجيتين للصين، قد يؤدي إلى تضارب في المصالح على المدى الطويل.

فضلاً عن ذلك، يمثل القطب الشمالي ساحة جديدة للتنافس بين الصين وروسيا، حيث تسعى بكين إلى ترسيخ وجودها في هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والممرات البحرية الاستراتيجية[٢]. وقد أعلنت الصين نفسها كـ "دولة شبه قطبية"، وتسعى إلى تعزيز استثماراتها في مشاريع البنية التحتية والطاقة في القطب الشمالي، لا سيما من خلال التعاون مع روسيا في تطوير طريق بحر الشمال، الذي يمكن أن يصبح بديلاً لممرات الشحن التقليدية.

إلا أن روسيا، التي تمتلك سيطرة قوية على المنطقة من خلال قواتها العسكرية وقواعدها البحرية، تتعامل بحذر مع التوسع الصيني، حيث ترغب في الحفاظ على هيمنتها على هذه المنطقة وعدم السماح لبكين بأن تصبح قوة مؤثرة هناك. وبينما تستفيد الصين من الشراكة مع روسيا في القطب الشمالي، فإنها تواجه قيودًا واضحة

---

(١) Rebekka Åsnes Sagild & Christopher Weidacher Hsiung, "*Chinese Re-Examinations of Russia? The Strategic Partnership in the Wake of Russia's War Against Ukraine*", **Journal of Contemporary China**, 2024, pp. 1–16.

(٢) Edmund Li Sheng, "**Arctic Opportunities and Challenges China, Russia and the US Cooperation and Competition**", palgrave macmillan, 2022, pp. 51-67.

في محاولاتها للوصول إلى الموارد والممرات البحرية دون الاعتماد الكامل على موسكو، مما يشكل تحديًا استراتيجيًا لها[١].

كما يعد التنافس في مبيعات السلاح أحد الملفات الخلافية بين البلدين؛ حيث كان لروسيا تقليديًا موقع الصدارة في تصدير الأسلحة إلى العديد من الدول، وخاصة في آسيا وإفريقيا، لكن الصين بدأت تدريجيًا في منافستها في هذه الأسواق[٢]. فقد طورت الصين صناعاتها الدفاعية بشكل كبير، وأصبحت تصدر الأسلحة إلى دول كانت تعتمد سابقًا على روسيا، مثل باكستان، الجزائر، وميانمار.

فعلى سبيل المثال، بدأت الصين في بيع مقاتلات وطائرات مسيرة لدول كانت تعتمد على الأسلحة الروسية، كما أن صادراتها من الأنظمة الدفاعية الجوية والمركبات المدرعة أصبحت أكثر جاذبية من حيث السعر والتكنولوجيا[٣]. هذا التنافس يضعف الهيمنة الروسية في سوق السلاح، ويجعل العلاقات بين البلدين أكثر تعقيدًا، حيث ترى موسكو أن الصين لم تعد مجرد شريك اقتصادي، بل منافس استراتيجي يمكن أن يقلل من نفوذها العسكري.

وفيما يتعلق بالنظام العالمي، على الرغم من تحالفهما الظاهري في مواجهة النفوذ الغربي، تختلف الصين وروسيا في رؤيتهما للنظام العالمي. فبينما تسعى الصين إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة تعزز نفوذها الاقتصادي والسياسي، تركز روسيا

---

(١) Mariia Kobzeva, "*Strategic partnership setting for Sino-Russian cooperation in Arctic shipping*", **The Polar Journal**, Vol. 10, No. 2, 2020, pp. 334-352.

(٢) Yi Wang, "*The Divisive Past and the Conflicted Other: How Chinese Netizens View Russia*", **Journal of Contemporary China**, Vol. 33, No. 148, 2024, pp. 634-648

(٣) Sarah Kirchberger, "*Russian-Chinese Military-Technological Cooperation and the Ukrainian Factor*", In: S. Kirchberger, S. Sinjen and N. Wörmer (eds.), "**Russia-China Relations. Global Power Shift**", Springer, 2022, pp. 75-100.

على التصدي للنفوذ الأمريكي وحماية مكانتها كقوة عسكرية كبرى[1]. هذا الاختلاف يظهر في طريقة تعاملهما مع القضايا الدولية، حيث تسعى الصين إلى نهج أكثر براغماتية في التعامل مع الغرب، بينما تتبع روسيا نهجًا أكثر تصادميًا، كما يظهر في مواقفهما من العقوبات الغربية والنزاعات الجيوسياسية الكبرى.

المحور الثاني: التحديات الاقتصادية التي تواجه الصعود الصيني

شهد الاقتصاد الصيني خلال العقود الماضية نموًا غير مسبوق جعل منه ثاني أكبر اقتصاد في العالم، غير أن هذا النمو السريع لم يخلُ من تحديات هيكلية واقتصادية متزايدة تعيق استمرار وتيرة الصعود الاقتصادي. يتناول هذا المحور مجموعة من التحديات الأساسية التي تواجه الصين حاليًا، بدءًا من تباطؤ النمو الاقتصادي الناجم عن عوامل داخلية كالتغيرات الديموغرافية، وتزايد مستويات الدين، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية في نموذج التنمية الذي يعتمد بشكل كبير على التصنيع والتصدير. كما تشمل الدراسة التحديات الخارجية المرتبطة بالحرب التجارية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي أثرت على قدرة الصين في الوصول إلى التقنيات المتقدمة والأسواق العالمية. ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ تواجه مبادرة "الحزام والطريق" أيضًا عقبات جيوسياسية واقتصادية تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة لتعزيز النفوذ الصيني. لذلك، يعد فهم هذه التحديات الاقتصادية ضروريًا لتقييم إمكانية استمرار الصين في مسار الصعود الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

أولاً: تباطؤ النمو الاقتصادي والتحديات الهيكلية

١- انخفاض معدل النمو الاقتصادي وأثره على استمرارية الصعود

(١) Bobo Lo, "*The Sino-Russian partnership and global order*", **China International Strategy Review**, Vol. 2, 2020, pp. 306-324.

تصاعد الْقتصاد الصيني لثاني أكبر أقتصاد في العالم إلا أن تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة أثار تساؤلات حول مدى استدامة الصعود الصيني في ظل التحديات الهيكلية المتزايدة[١]. فبعد عقود من النمو المكون من رقمين، بدأ الاقتصاد الصيني في التباطؤ إلى مستويات أكثر اعتدالًا، وهو ما انعكس على توقعات استمرار ريادة الصين للاقتصاد العالمي، خاصة مع التغيرات العميقة في بنيته الإنتاجية والتجارية.

في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة ٤.٦%، وهو أبطأ معدل نمو خلال ١٨ شهرًا، على الرغم من إجراءات التحفيز التي اتخذتها الحكومة. في عام ٢٠٢٤، بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين ٥%، وهو الأبطأ منذ ثلاثة عقود، باستثناء فترة جائحة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الصين تحديات تتعلق بارتفاع مستويات الديون، خاصة في الحكومات المحلية، مما يزيد من الضغوط المالية[٢].

يرجع تباطؤ الاقتصاد الصيني إلى عدة عوامل هيكلية ودورية، أبرزها التحول في النموذج الاقتصادي من اقتصاد قائم على التصدير والاستثمار الكثيف إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي والتكنولوجيا. هذا التحول، على الرغم من ضرورته، أدى إلى انخفاض في معدلات التوسع الصناعي الذي كان محركًا رئيسيًا للنمو. إضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد تحديات ديموغرافية حادة، إذ يشهد تراجعًا في أعداد السكان

(١) Kyoji Fukao and Tangjun Yuan, "*The People's Republic of China's Slowdown: Lessons from Japan's Experience and the Expected Impact on Japan's Economy*", In: Justin Yi-fu Lin, Peter J. Morgan and Guanghua Wan (eds.), "**Slowdown in The People's Republic of China Structural Factors and the Implications for Asia**", Asian Development Bank Institute, 2018, pp. 61-95.

(٢) Xi Qu, Zhiwei Xu and Yu Jinxiang, "*Local Government Debt and Regional Competition in China*", **SSRN Electronic Journal**, 2019, pp. 3-5.

القادرين على العمل بسبب الشيخوخة السكانية وانخفاض معدلات المواليد، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على سوق العمل وأنظمة الضمان الاجتماعي[١].

كما أن ارتفاع مستويات الدين العام والخاص يعد من بين أبرز التحديات، إذ سجلت الصين معدلات دين مرتفعة، خصوصًا في قطاع العقارات والشركات المملوكة للدولة، مما يهدد الاستقرار المالي[٢]. علاوة على ذلك، فإن السياسات الصارمة التي اتبعتها الحكومة مثل فرض قيود على قطاع التكنولوجيا وحملات مكافحة الفساد، على الرغم من أنها تهدف إلى ضبط السوق، إلا أنها أدت إلى تراجع الاستثمارات الخاصة وزيادة الحذر بين الشركات الكبرى.

تواجه الصين تحديات هيكلية تعرقل استمرار صعودها الاقتصادي، حيث إن نموذجها الاقتصادي القائم على التصنيع منخفض التكلفة أصبح أقل استدامة مع ارتفاع تكاليف العمالة والقيود البيئية الصارمة. تسعى الحكومة إلى تعويض ذلك من خلال التركيز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، إلا أن هذا التحول يتطلب استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، فضلاً عن تحسين البيئة التنظيمية لتعزيز ثقة المستثمرين.

كما أن تصاعد التوترات الجيوسياسية، خاصة مع الولايات المتحدة، يفرض تحديات إضافية على الاقتصاد الصيني. فالحروب التجارية وقيود التصدير على التكنولوجيا المتقدمة، مثل أشباه الموصلات، تعرقل قدرة الصين على تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، فإن إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية،

---

(١) Arthur S. Guarino, "*The Economic Implications of China's Demographic Problems*", **Journal of Economics and Public Finance**, Vol. 9, No. 4, 2023, p176

(٢) Tianlei Huang, "**Why China's housing policies have failed**", Peterson Institute for International Economics, Working Paper, 2023, pp. 5-20.

حيث تحاول الدول الكبرى تقليل اعتمادها على الصين، قد يؤدي إلى تراجع دورها كمركز صناعي عالمي[١].

٢- شيخوخة السكان وتراجع القوى العاملة

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة تحولًا ديموغرافيًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة كبار السن في المجتمع، مما أدى إلى تقلص القوى العاملة. هذا التحول يشكل تحديًا كبيرًا أمام استمرار النمو الاقتصادي للصين، خاصة في ظل تباطؤ النمو والتحديات الهيكلية الأخرى.

منذ عام ٢٠٠٠، ارتفع عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا من ١٢٦ مليونًا (١٠.٢% من السكان) إلى ٢٨٠ مليونًا في عام ٢٠٢٢ (١٩.٨% من السكان). من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٥. في المقابل، انخفضت نسبة السكان في سن العمل (١٥–٥٩ عامًا) من أكثر من ٧٠% قبل عقد إلى ٦٢% حاليًا. هذا الانخفاض يعكس تقلصًا في القوى العاملة بحوالي ٢٦٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠[٢].

تُعزى هذه التحولات الديموغرافية إلى عدة عوامل، أبرزها سياسة الطفل الواحد التي انتهجتها الصين بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٥، والتي أدت إلى انخفاض حاد في

(١) WU Huimin et al., "*Pursuit of Prosperity Amid Changes: Evolution of Trade Rules and Global*", In: "**The Reshaping of China's Industry Chains Industry Chains**", CICC Research, CICC Global Institute, Springer, 2023, pp. 55-70.

(٢) Guoping Mao et al., "*China's Ageing Population: The Present Situation and Prospects*", In: Jacques Poot, Matthew Roskruge (eds.),"**Population Change and Impacts in Asia and the Pacific**", Springer, 2020, pp.269-287

معدلات المواليد [١]. بالإضافة إلى ذلك، أدى التحسن في الرعاية الصحية إلى زيادة متوسط العمر المتوقع، مما زاد من نسبة كبار السن في المجتمع. كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم، دفعت العديد من الأسر إلى تأجيل أو تقليل عدد الأطفال.

٣- أزمة العقارات وتأثيرها على الاستقرار المالي

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة نموًا اقتصاديًا مذهلًا، واحتل قطاع العقارات موقعًا محوريًا في هذا الصعود، حيث ساهم بما يقرب من ٢٥-٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عند احتساب الأنشطة المرتبطة به، مثل البناء والخدمات المالية. غير أن هذا القطاع دخل في أزمة عميقة تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي للصين، مع تزايد حالات التخلف عن السداد بين المطورين العقاريين، وتراجع الثقة في السوق العقاري، وانخفاض مبيعات الأراضي، مما يثير مخاوف من تأثيرات طويلة الأمد على الاقتصاد الصيني ككل [٢].

لعبت مجموعة من العوامل دورًا في تفاقم أزمة العقارات في الصين. من أبرزها النموذج القائم على الديون، حيث اعتمد المطورون العقاريون بشكل مفرط على الاقتراض لتمويل مشاريع ضخمة، ما أدى إلى تراكم ديون هائلة على كبرى شركات

(١) Martin King Whyte and Wang Feng and Yong Cai, "*Challenging Myths About China's One-Child Policy*", **China Journal**, No. 74, 2015, pp. 144-159.

(٢) Siya Wang, Fazheng Wang and Qihui Wang, "*The Impact of China's Financial Policies on the Real Estate Industry and Suggestions - A Case Study of Evergrande Group*", **Journal of Applied Economics and Policy Studies**, Vol. 4, No. 1, 2024, pp.52-59.

التطوير العقاري، مثل شركة "إيفرغراند" التي وصلت ديونها إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار [١].

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الحكومية التي شجعت لفترة طويلة الاستثمار العقاري كأداة للنمو الاقتصادي أدت إلى تضخم أسعار العقارات، حتى أصبحت السوق تعتمد بشكل كبير على المضاربة. وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة الصينية سياسة "الخطوط الحمراء الثلاثة" التي استهدفت الحد من ديون شركات التطوير العقاري، مما أدى إلى أزمة سيولة حادة لدى العديد من المطورين، وعجز بعضهم عن استكمال المشاريع أو سداد الالتزامات المالية [٢].

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة العقارية على الحكومات المحلية، يمكن القول إن الحكومات المحلية في الصين تعتمد بشكل كبير على مبيعات الأراضي كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث تشكل حوالي ٤٠% من ميزانياتها في بعض المناطق [٣]. ومع تراجع مبيعات الأراضي بشكل حاد في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، اضطرت العديد من الحكومات المحلية إلى خفض الإنفاق على المشاريع العامة والخدمات، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي المحلي.

أما عن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة العقارات، أدت أزمة العقارات في الصين إلى تداعيات اجتماعية واسعة، حيث تأثرت الثقة العامة في السوق العقاري بشكل كبير، ما أدى إلى انخفاض الطلب على العقارات الجديدة، وتزايد حالات إلغاء

---

(١) Jiasen Han, "*The Debt Problem of Evergrande*", **Advances in Economics Management and Political Sciences**, Vol. 34, No. 1, 2023, pp. 84-92

(٢) Adit Jacob and Suraj Nair, "*The historical political economy of Chinese housing regulation and price speculation*", **Journal of Student Research**, Vol. 11, No. 4, 2023, pp. 1-7.

(٣) Mengkai Chen et al., "*Land Finance, Real Estate Market, and Local Government Debt Risk: Evidence from China*", **Land**, Vol. 12, No. 8, 2023, p. 1597.

عقود الشراء [١]. كما أن تعثر بعض المطورين العقاريين في تسليم المشروعات في مواعيدها المحددة تسبب في احتجاجات من قبل المشترين الذين دفعوا مقدمات لشراء منازل لم يتم بناؤها بعد. وعلى المستوى الاقتصادي، تؤثر الأزمة العقارية على معدلات الاستهلاك، حيث يعتمد جزء كبير من ثروة الأسر الصينية على العقارات. ومع انخفاض أسعار العقارات، تتراجع ثقة المستهلكين، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يشكل ضربة أخرى للنمو الاقتصادي في الصين.

ثانياً: التحديات التجارية والعقوبات الاقتصادية

١- الحرب التجارية مع الولايات المتحدة وتأثيراتها على الاقتصاد الصيني

تشكل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين في ظل صعودها كقوة اقتصادية عالمية. فمنذ أن أطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذه الحرب في فترته الأولي في عام ٢٠١٨ عبر فرض تعريفات جمركية على المنتجات الصينية، تزايدت حدة المواجهة التجارية بين البلدين، مما انعكس بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي الصيني وعلى القطاعات الصناعية والتجارية والاستثمارية. ورغم أن الصين تمكنت من التكيف مع العديد من الضغوط، إلا أن هذه الحرب التجارية، إلى جانب العقوبات الاقتصادية الأخرى، لا تزال تفرض تحديات هيكلية على مسيرة الصعود الصيني.

أدت التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على السلع الصينية، والتي بلغت قيمتها أكثر من ٣٦٠ مليار دولار، إلى تباطؤ قطاع الصادرات، وهو أحد

---

(١) Mulin Yang, "*China's Real Estate Market: Issues and Countermeasures*", **Highlights in Business Economics and Management**, Vol. 41, 2024, pp. 432-436

المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي الصيني [١]. فوفقًا للبيانات الرسمية، شهدت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة انخفاضًا بنسبة ١٦% خلال عام ٢٠١٩، وهو ما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي الصيني إلى ٦.١% في ذلك العام، مقارنة بنسبة ٦.٦% في عام ٢٠١٨.

إلى جانب ذلك، فإن فرض تعريفات جمركية على المنتجات الصينية جعلها أقل تنافسية في السوق الأمريكية، مما دفع بعض الشركات إلى البحث عن موردين بديلين في دول أخرى مثل فيتنام والمكسيك والهند. وقد أدى ذلك إلى تغيير في سلاسل التوريد العالمية، حيث اضطر بعض المصنعين الصينيين إلى نقل عمليات الإنتاج إلى دول أخرى لتجنب التعريفات الجمركية الأمريكية.

والجدير بالذكر، أن قطاع التصنيع في الصين تضرر بشكل خاص من الحرب التجارية، حيث انخفضت الطلبيات على السلع الصينية المصنعة، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي، في هذا السياق، قامت الحكومة الصينية بضخ استثمارات كبيرة في صناعة أشباه الموصلات، حيث خصصت أكثر من ١٥٠ مليار دولار لتعزيز قدراتها في هذا المجال. كما دعمت شركات التكنولوجيا المحلية مثل "SMIC" لمنافسة الشركات الأمريكية في إنتاج الرقائق الإلكترونية [٢]. ولكن رغم هذه الجهود، لا تزال الصين تعتمد على التكنولوجيا الغربية في بعض المجالات الحيوية، مما يجعلها عرضة للضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الأمريكية.

---

(١) Davin Chor and Bingjing Li, "*Illuminating the Effects of the US-China Tariff War on China's Economy*", **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, 2021, pp. 9-20.

(٢) Yin Li, "*The Semiconductor Industry: A Strategic Look at China's Supply Chain*", In: Francesca Spigarelli and John R. McIntyre (eds.), "**The New Chinese Dream**", Springer, 2021, pp.121-136.

كما أثرت الحرب التجارية أيضًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، حيث تراجعت الاستثمارات الأمريكية في الصين نتيجة لحالة عدم اليقين بشأن العلاقات التجارية بين البلدين. وقد أظهرت البيانات أن الشركات الأمريكية بدأت في تقليل استثماراتها الجديدة في الصين أو نقل بعض أنشطتها إلى دول أخرى. على سبيل المثال، قامت شركات كبرى مثل "آبل" و"مايكروسوفت" و"ديل" بتحويل جزء من إنتاجها إلى دول جنوب شرق آسيا لتجنب التعريفات الجمركية والمخاطر المرتبطة بالحرب التجارية.

لا تزال الحرب التجارية والعقوبات الاقتصادية الأمريكية تمثل تحديًا طويل الأمد أمام الصعود الصيني، خاصة في ظل تزايد القيود الأمريكية على التكنولوجيا الصينية. ففي عام ٢٠٢٢، فرضت الولايات المتحدة قيودًا صارمة على تصدير أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين، مما أثر على قدرة الصين على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة [١]. إضافة إلى ذلك، فإن تصاعد التوترات الجيوسياسية، مثل الخلافات حول تايوان، قد يؤدي إلى مزيد من القيود الاقتصادية، مما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الصيني.

٢- القيود المفروضة على التكنولوجيا الصينية وتأثيرها على الابتكار والنمو

يشكل الابتكار التكنولوجي أحد المحركات الأساسية للصعود الاقتصادي الصيني، حيث استثمرت الصين بشكل مكثف في البحث والتطوير وسعت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في التقنيات الحيوية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والاتصالات. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على التكنولوجيا الصينية أصبحت أحد أكبر التحديات التي تواجه النمو والابتكار في الصين. فقد فرضت واشنطن عقوبات على شركات التكنولوجيا الصينية، ومنعت وصول الصين إلى أشباه

(١) Guilherme Schneider Rasador and André Moreira Cunha, "*The new security grey zone: export controls, emerging technologies and US-China technological rivalry*", **The Pacific Review**, 2025, pp. 1-29.

الموصلات المتقدمة، وقيّدت التعاون البحثي بين المؤسسات الصينية ونظيراتها الغربية [١]، مما أثار تساؤلات حول مدى تأثير هذه القيود على مستقبل الابتكار الصيني، وقدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل بيئة اقتصادية معقدة.

منذ عام ٢٠١٨، بدأت الولايات المتحدة في فرض قيود صارمة على التكنولوجيا الصينية، وذلك عبر عدة إجراءات تضمنت:

- حظر تصدير أشباه الموصلات المتقدمة: منعت الولايات المتحدة الشركات الأمريكية من بيع أشباه الموصلات المتقدمة، مثل تلك المصنعة بتقنيات ٧ نانومتر وأقل، إلى الصين، مما أثر على الصناعات التي تعتمد على هذه الشرائح مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.
- وضع شركات صينية على القائمة السوداء: مثل شركة "هواوي" وشركة "SMIC"لتصنيع أشباه الموصلات، مما أدى إلى قطع وصولها إلى التكنولوجيا الأمريكية والأوروبية[٢].
- الضغط على الحلفاء لمنع تصدير التكنولوجيا للصين: حيث أقنعت الولايات المتحدة دولًا مثل هولندا واليابان بتقييد بيع معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية المتقدمة للصين.
- الحد من التعاون البحثي: إذ فرضت قيودًا على التعاون البحثي بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها الصينية في المجالات التقنية الحساسة.

---

(١) Qingxiu Bu, "*Can de-risking avert supply chain precarity in the face of China-U.S. geopolitical tensions? From sanctions to semiconductor resilience and national security*", **International Cybersecurity Law Review**, Vol. 5, 2024, pp. 413-44.

(٢) Maria Ryan and Stephen Burman, "*The United States–China 'tech war': Decoupling and the case of Huawei*", **Global Policy**, Vol. 4, No. 2, 2024, pp. 355-367.

تعتمد الصين بشكل كبير على التكنولوجيا الغربية في بعض القطاعات، لا سيما في مجال أشباه الموصلات والبرمجيات المتقدمة. وبالتالي، فإن هذه القيود تؤثر على عدة مستويات:

١. تأخير التطور في صناعة أشباه الموصلات
٢. إبطاء تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة
٣. التأثير على البحث والتطوير

في مواجهة هذه التحديات، تبنت الصين عدة استراتيجيات لتقليل تأثير القيود المفروضة عليها، من أبرزها:

- تعزيز الاستثمارات في قطاع أشباه الموصلات: أنشأت الصين "صندوق الاستثمار الوطني لأشباه الموصلات" بمليارات الدولارات لدعم الشركات المحلية مثل "SMIC" وYangtze Memory Technologies"".
- دعم الابتكار المحلي: أطلقت الصين برامج حكومية لتعزيز البحث والتطوير، وشجعت الشركات الناشئة على تطوير تقنيات محلية.
- تنويع الشراكات التجارية: عملت الصين على تعزيز تعاونها مع روسيا والهند ودول أخرى لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية.
- تكثيف الجهود في مجال البرمجيات مفتوحة المصدر: حيث بدأت الشركات الصينية في تطوير بدائل للبرمجيات الأمريكية مثل أنظمة التشغيل وقواعد البيانات.

رغم الجهود التي تبذلها الصين لتعزيز استقلالها التكنولوجي، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق ذلك على المدى القريب. فالابتكار في التقنيات المتقدمة يتطلب خبرات طويلة الأمد، واستثمارات ضخمة، إضافة إلى بيئة بحثية منفتحة، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل القيود الحالية.

٣- صعوبة اختراق الأسواق الغربية بسبب القوانين الحمائية

يشكل الوصول إلى الأسواق العالمية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الصيني، حيث تعتمد الصين بشكل كبير على الصادرات لتعزيز إنتاجها الصناعي، وخلق الوظائف، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن القوانين الحمائية التي تطبقها الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أصبحت أحد التحديات الرئيسة التي تعيق توسع الشركات الصينية في هذه الأسواق. وتشمل هذه القوانين التعريفات الجمركية المرتفعة، وقيود الاستثمار، وإجراءات الأمن القومي، والمعايير التنظيمية الصارمة، مما يحد من قدرة الصين على تحقيق اختراق واسع في هذه الأسواق.

شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا في السياسات الحمائية التي تهدف إلى الحد من النفوذ الاقتصادي الصيني. فبعد أن كانت الدول الغربية تعتمد على الواردات الصينية بسبب تكلفتها المنخفضة وكفاءتها الإنتاجية، بدأت في تبني سياسات تحد من تدفق المنتجات الصينية لحماية صناعاتها المحلية والحد من الاعتماد على الصين. وتتمثل أبرز هذه السياسات في:

أ- التعريفات الجمركية المرتفعة

فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية تصل إلى ٢٥% على سلع صينية بقيمة تتجاوز ٣٦٠ مليار دولار منذ عام ٢٠١٨، مما جعل المنتجات الصينية أقل قدرة على المنافسة من حيث السعر. كما رفع الاتحاد الأوروبي أيضًا التعريفات الجمركية على بعض المنتجات الصينية، مثل السيارات الكهربائية والصلب، لحماية صناعاته المحلية.

ب-القيود على الاستثمارات الصينية

تسعى الدول الغربية إلى الحد من الاستثمارات الصينية في القطاعات الاستراتيجية، مثل التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية، حيث فرضت قيودًا على عمليات الاستحواذ التي تقوم بها الشركات الصينية على الشركات الغربية، خوفًا من نقل التكنولوجيا أو سيطرة الصين على قطاعات حيوية.

ج- إجراءات الأمن القومي

تحت ذريعة الأمن القومي، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قيودًا صارمة على دخول المنتجات الصينية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات. فعلى سبيل المثال، منعت الولايات المتحدة استخدام معدات "هواوي" في شبكات الجيل الخامس، بحجة أن الشركة تمثل تهديدًا للأمن القومي[١].

د- المعايير البيئية والاجتماعية الصارمة

تتطلب الدول الغربية من الشركات الأجنبية الالتزام بمعايير بيئية صارمة، مثل خفض انبعاثات الكربون واستخدام مصادر طاقة نظيفة. وقد أدى ذلك إلى استبعاد بعض المنتجات الصينية من الأسواق بسبب عدم توافقها مع هذه المعايير، مما يضع عبئًا إضافيًا على الشركات الصينية[٢].

والجدير بالذكر، أن هذه السياسات الحمائية أدت إلى عدة تأثيرات سلبية على الشركات الصينية، أبرزها؛ تراجع الصادرات إلى الأسواق الغربية؛ حيث انخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة ١٦% في عام ٢٠١٩ بعد فرض التعريفات الجمركية. كما أن القيود الأوروبية على بعض المنتجات الصينية، مثل الألواح الشمسية والبطاريات الكهربائية، أدت إلى تقليل حصة الصين في هذه الأسواق.

(١) Qingxiu Bu, "*Behind the Huawei sanction: national security, ideological prejudices or something else?*", **International Cybersecurity Law Review**, Vol. 5, 2024, pp. 263-300.

(٢) Binyam Afewerk Demena and Sylvanus Kwaku Afesorgbor, "*The effect of FDI on environmental emissions: Evidence from a meta-analysis*", **Energy Policy**, Vol. 138, 2020.

وعلي جانب آخر تواجه الصين مجموعة من التحديات في تجاوز القوانين الحمائية، وتتمثل هذه التحديات في، إعادة توجيه الصادرات نحو أسواق جديدة [١]؛ إذ تحاول الصين تعويض فقدان حصتها في الأسواق الغربية من خلال تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول النامية، لكن هذه الأسواق لا تزال تواجه تحديات اقتصادية وتفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لاستيعاب المنتجات الصينية على نطاق واسع. ومن بين التحديات أيضا ما يتعلق بتعزيز التصنيع عالي الجودة؛ للتكيف مع المعايير الغربية الصارمة.

ثالثاً: التحديات المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق

١- الديون الضخمة المرتبطة بالمشروعات الدولية وتأثيرها على الاستدامة المالية

تعد مبادرة الحزام والطريق إحدى أكثر المبادرات طموحًا في التاريخ الحديث، حيث تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي عبر تطوير البنية التحتية والربط التجاري بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية. ومنذ إطلاقها عام ٢٠١٣، استثمرت الصين مئات المليارات من الدولارات في مشاريع ضخمة مثل الطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية ومحطات الطاقة، مما عزز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي عالميًا [٢].

ورغم الفوائد الاقتصادية التي جلبتها المبادرة للصين والدول المشاركة، فإن الديون الضخمة المرتبطة بهذه المشروعات باتت تشكل تحديًا رئيسيًا على الاستدامة المالية

---

(١) Fabian Jintae Froese et al., "*Challenges for foreign companies in China: implications for research and practice*", **Asian Business & Management**, Vol. 18, No. 1, 2029, pp. 3-18.

(٢) Dana Rice, "*An Overview of China's Belt and Road Initiative and Its Development Since 2013*", In: Anja Mihr, Paolo Sorbello and Brigitte Weiffen (eds.), "**Securitization and Democracy in Eurasia**", 2022, pp. 255-266.

للصين. إذ تواجه بكين ضغوطًا متزايدة بسبب التزاماتها المالية المتزايدة، والمخاطر المرتبطة بتعثر الدول المدينة، إضافة إلى التحديات الاقتصادية الداخلية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي. ومع تصاعد الشكوك حول قدرة الصين على الاستمرار في تمويل المبادرة بنفس الوتيرة، يثار التساؤل حول مدى تأثير هذه الديون على استدامة الصعود الصيني في المستقبل.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات والقروض الصينية في إطار المبادرة أكثر من ١ تريليون دولار منذ إطلاقها، حيث قدمت الصين التمويل لدول نامية تعاني من نقص في البنية التحتية لكنها تمتلك إمكانيات اقتصادية واعدة. ويتم منح هذه القروض غالبًا من خلال مؤسسات مالية صينية مثل بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني.

لكن مع مرور الوقت، تصاعدت المخاوف بشأن مستويات الديون غير المستدامة التي تراكمت لدى بعض الدول المشاركة، مما زاد من الضغوط المالية على الصين نفسها، خاصة مع تزايد حالات تعثر الدول المدينة في سداد التزاماتها. على سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن بعض الدول المشاركة في المبادرة، مثل زامبيا وسريلانكا وباكستان، وصلت إلى مستويات حرجة من المديونية الخارجية، مما اضطرها إلى طلب إعادة هيكلة الديون أو الحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر، أن الديون الضخمة تفرض مجموعة تحديات على الاستدامة المالية في الصين، وتتمثل هذه التحديات في الآتي:

أ- ارتفاع مخاطر تعثر الدول المدينة

تعتمد الصين بشكل كبير على القروض كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق، إلا أن العديد من الدول المدينة تعاني من ضعف اقتصادي ومعدلات نمو غير مستقرة، مما يجعلها غير قادرة على سداد الديون في مواعيدها.

على سبيل المثال، شهدت سريلانكا أزمة ديون حادة في عام ٢٠٢٢، حيث اضطرت إلى تسليم ميناء هامبانتوتا إلى الصين بعقد إيجار لمدة ٩٩ عامًا بعد عجزها عن سداد ديونها الضخمة [١]. كما تواجه باكستان صعوبات مالية متزايدة في ظل التزاماتها المرتفعة تجاه القروض الصينية، مما جعلها تسعى إلى إعادة جدولة بعض هذه الديون [٢]. هذه الحالات المتكررة من التعثر تؤدي إلى تأخير استرداد الاستثمارات الصينية، بل وتعرضها لخسائر مالية كبيرة.

ب–الضغوط المتزايدة على البنوك الصينية

مع تزايد الديون المتعثرة، أصبحت المؤسسات المالية الصينية، مثل بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني، تحت ضغط متزايد نظرًا لأنها المصدر الرئيسي للتمويل في المبادرة. ففي ظل ضعف قدرة بعض الدول المدينة على السداد، يتعين على هذه البنوك إما تأجيل سداد القروض أو إعادة هيكلتها، مما يضعف ميزانياتها ويحد من قدرتها على تمويل مشاريع جديدة. ووفقًا لتقارير صادرة عن "مركز التنمية العالمية"، فإن ٧٠% من القروض الصينية المرتبطة بالحزام والطريق أصبحت عرضة لمخاطر التخلف عن السداد، مما قد يؤثر سلبًا على استقرار النظام المالي الصيني، خاصة إذا استمرت المشكلات الاقتصادية العالمية في التأثير على الدول المقترضة.

ج– تزايد الانتقادات الدولية والضغوط الدبلوماسية

(١) Michal Himmer & Zdeněk Rod, "*Chinese debt trap diplomacy: reality or myth?*", **Journal of the Indian Ocean Region**, Vol. 18, No. 3. 2022, pp. 250-272.

(٢) Farwa Sial, Juvaria Jafri, Abdul Khaliq, "*Pakistan, China and the Structures of Debt Distress: Resisting Bretton Woods*", **Development and Change**, Vol. 54, No. 5, 2023, pp. 1226-1263.

تعرضت الصين لانتقادات متزايدة من الدول الغربية والمنظمات المالية الدولية بسبب ما يُعرف بسياسة "دبلوماسية الديون"، حيث يُزعم أن الصين تمنح قروضًا لدول نامية دون دراسة كافية لقدرتها على السداد، مما يجعلها عالقة في ديون غير مستدامة [1]. وقد دفعت هذه الضغوط بعض الدول، مثل ماليزيا وكينيا، إلى إعادة التفاوض أو إلغاء بعض المشاريع الممولة من الصين، مما يقلل من العائدات المتوقعة من استثمارات المبادرة. كما أدى هذا الجدل إلى تراجع شهية بعض الحكومات النامية للاقتراض من الصين، خوفًا من الوقوع في فخ الديون.

د- تأثيرات الديون على الاقتصاد الصيني الداخلي

يواجه الاقتصاد الصيني نفسه تحديات كبيرة، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، وأزمة العقارات، والديون المحلية المرتفعة. ومع استمرار الصين في تقديم التمويل الضخم للمشاريع الدولية، فإن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف قدرتها المالية على مواجهة التحديات الداخلية. وفي ظل هذه الأوضاع، تواجه الصين خيارًا صعبًا: إما الاستمرار في تمويل المشاريع رغم المخاطر المالية، أو تقليص استثماراتها في الخارج للحفاظ على استقرارها الاقتصادي الداخلي. لكن أي تراجع في استثمارات المبادرة قد يؤثر على طموحات الصين الجيوسياسية ويضعف نفوذها العالمي، مما يجعل التوازن بين الاستدامة المالية والنفوذ الدولي تحديًا معقدًا.

رغم التحديات التي تفرضها الديون الضخمة، تسعى الصين إلى تبني استراتيجيات جديدة لتخفيف المخاطر المالية المرتبطة بمشروعات المبادرة، ومن أبرزها؛ إعادة هيكلة الديون؛ تعمل الصين على إعادة جدولة أو تخفيف أعباء بعض الديون للدول المتعثرة، كما حدث مع زامبيا وباكستان، مما يسمح لهذه الدول بتجنب الإفلاس ويساعد الصين

(1) S. Sharma, "*China and Debt-Trap Diplomacy: A Brief Assessment*", In: N.S. Sylla, (ed.), "**Imperialism and the Political Economy of Global South's Debt Research in Political Economy**", Vol. 38, Emerald Publishing Limited, Leeds, pp. 223-230.

على استعادة جزء من استثماراتها على المدى الطويل. بالإضافة إلي تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛ حيث بدأت الصين في التعاون مع منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة الدول المتعثرة على تحقيق استقرار مالي، مما يقلل من المخاطر التي تتحملها الصين وحدها.

وكذلك تحويل التركيز نحو الاستثمار المباشر؛ بدلاً من تقديم القروض فقط، بدأت الصين في التركيز على الاستثمار المباشر في المشاريع، حيث تتملك حصصًا فيها بدلاً من تمويلها بالكامل بالقروض، مما يقلل من مخاطر التعثر. فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى مشروعات أكثر استدامة؛ إذ تحاول الصين التركيز على المشاريع ذات العوائد المالية المرتفعة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، بدلاً من مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تحتاج إلى سنوات لاسترداد تكاليفها.

٢- مقاومة الدول المستفيدة من المبادرة وتأثيرها على نجاح الصين في التوسع

بالرغم من أن مبادرة الحزام والطريق (BRI) من أكثر المبادرات الطموحة التي تهدف إلى إنشاء شبكة عالمية من البنية التحتية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية عبر مشاريع ضخمة تشمل الموانئ، السكك الحديدية، الطرق السريعة، والمجمعات الصناعية. ورغم الفوائد المحتملة التي تقدمها المبادرة، فإنها تواجه مقاومة متزايدة من الدول المستفيدة نفسها. فبدلًا من الترحيب المطلق بالمشروعات الصينية، بدأت العديد من الدول تعبر عن مخاوفها الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، مما أدى إلى تباطؤ تنفيذ بعض المشاريع، أو إعادة التفاوض بشأنها، أو حتى إلغائها تمامًا [١]. هذه المقاومة المتنامية باتت تشكل عقبة رئيسية أمام نجاح الصين في التوسع الدولي

(١) Pádraig Carmody & Joel Wainwright, "*Contradiction and restructuring in the Belt and Road Initiative: reflections on China's pause in the 'Go world*'", **Third World Quarterly**, Vol. 43, No. 12, 2022, pp. 2830-2851.

عبر المبادرة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرتها على الاستمرار في تحقيق أهدافها الطموحة في ظل هذه التحديات.

وتواجه الصين أشكال متعددة من المقاومة في الدول المستفيدة من المبادرة والتي يمكن تناولها في الآتي:

أ- المخاوف الاقتصادية وتزايد عبء الديون

أحد أبرز مصادر المقاومة هو قلق الدول المستفيدة من الديون الضخمة المرتبطة بالمشروعات الصينية. فالكثير من هذه الدول، خاصة في أفريقيا وجنوب آسيا، لديها اقتصادات هشة وتعتمد على القروض لتمويل بنيتها التحتية. ومع ذلك، فإن القروض المقدمة من الصين غالبًا ما تكون بشروط غير شفافة، مما يجعل الدول المستفيدة تواجه صعوبة في سدادها. على سبيل المثال، سريلانكا اضطرت في عام ٢٠١٧ إلى تسليم ميناء هامبانتوتا إلى الصين بعقد إيجار لمدة ٩٩ عامًا بعد عجزها عن سداد ديونها، وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول ما إذا كانت الصين تمارس "دبلوماسية الديون" لاستغلال الدول الفقيرة. كما أن باكستان، التي تلقت استثمارات ضخمة في إطار الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني(CPEC) ، تواجه أزمة مالية حادة، مما دفعها إلى طلب إعادة جدولة ديونها للصين. هذا النمط من الأزمات دفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم مشاركتها في المبادرة، حيث بدأت بعض الحكومات في تجميد أو إلغاء بعض المشروعات خشية الوقوع في فخ الديون.

ب-تصاعد المخاوف السيادية والاستقلال الاقتصادي

تواجه الصين أيضًا مقاومة بسبب المخاوف المتعلقة بالسيادة الوطنية وتأثير النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد على الاستقلال السياسي للدول المستفيدة. فالمشروعات الضخمة التي تمولها الصين غالبًا ما تكون مملوكة جزئيًا أو بالكامل للشركات الصينية، مما يمنح بكين نفوذًا كبيرًا داخل الاقتصادات المحلية. على سبيل المثال،

أعادت ماليزيا في عام ٢٠١٨ التفاوض على بعض المشروعات الكبرى ضمن المبادرة، وقلصت تكلفتها بنحو ٣٠% بعد أن اعتبرت الحكومة الجديدة أن الاتفاقيات الأصلية كانت غير عادلة وتصب في مصلحة الشركات الصينية أكثر من المصلحة الوطنية الماليزية [١]. كما أن كينيا واجهت احتجاجات شعبية بعدما انتشرت تقارير تفيد بأن محطة القطارات التي مولتها الصين في نيروبي قد تكون مملوكة لبكين في حال عجز الحكومة الكينية عن سداد ديونها [٢].

ج– المشكلات البيئية والاجتماعية

تواجه مشروعات الحزام والطريق مقاومة متزايدة من منظمات المجتمع المدني والجماعات البيئية، حيث يرى الكثيرون أن المشروعات الصينية تؤثر سلبًا على البيئة المحلية وتؤدي إلى إجبار السكان على النزوح من أراضيهم. على سبيل المثال، تعرضت الصين لانتقادات في إندونيسيا بسبب مشروع خط القطار فائق السرعة بين جاكرتا وباندونج، حيث أدى إلى إزالة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وإحداث مشكلات بيئية خطيرة. كما أثارت مشروعات التعدين والطاقة التي تمولها الصين في ميانمار غضب المجتمعات المحلية، مما أدى إلى مظاهرات واسعة وتأجيل بعض المشروعات.

---

[١] Cheng-Chwee Kuik, "*Malaysia's Fluctuating Engagement with China's Belt and Road Initiative: Leveraging Asymmetry, Legitimizing Authority*", **Asian Perspective**, Vol. 45, No. 2, 2021, pp. 421-444.

[٢] Karoline Eickhoff, "Chinese Mega Projects in Kenya: Public Controversies around Infrastructure and Debt in East Africa's Regional Hub", **Megatrends Africa**, Policy Brief, 2022, pp. 1-10.

خاتمة الدراسة:

نستخلص من هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتي تتمثل فيما يلي:

١- يبقي مستقبل الصعود الصيني مرهوناً بعدة عوامل، أهمها القدرة علي تجاوز الأزمات الأقتصادية، وتحقيق الأستقلال التكنولوجي وتجنب المواجهة المباشرة مع الغرب.

٢- التوتر مع الولايات المتحدة يشكل عقبة جوهرية أمام الصعود الصيني لأنه يجبر بكين علي تبني سياسات دفاعية في العديد من المجالات بدلاً من التركيز علي توسعها الاقتصادى والتكنولوجي.

٣- العلاقات بين الصين والاتحاد الاوروبي ساحة معقدة للصراع بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية،

٤- علي الرغم من التعاون الظاهر بين الصين وروسيا فإن التنافس بينهما في المجالات الاستراتيجية يشكل تحدياً غير مباشر للصعود الصيني، فبكين التي تسعها الي توسيع نفوذها عالمياً، تجد نفسها في مواجهة غير معلنة مع روسيا في مناطق مثل أسيا الوسطي.

٥- من التحديات التي تواجه الصعود الصيني شيخوخة السكان وتراجع القوى العاملة .

٦- يتطلب نموذج التنمية الاقتصادية الصيني أصلاحات أعمق لأحتواء أزمة العقارات في الصين .

٧- القيود المفروضة علي التكنولوجيا الصينية تعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني في العصر الحديث.

٨- الديون الضخمة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق تمثل تحدياً كبيراً للأستدامة المالية للصين، حيث تؤدى حالات تعثر الدول المدينة إلي تعقيد الوضع المالي للبنوك الصينية وتزيد من الضغوط الدولية علي بكين.

١٠–لا تزال الصين تمتلك العديد من العوامل التي تدعم أستقرار صعودها، مثل التفوق في البنة التحتية، القدرات التصنيعية المتقدة، الاحتياطيات النقدية الضخمة، التي تتيح لها تنفيذ سياسات تحفيزية عن الحاجة.

١١–مبادرة الحزام والطريق توفر للصين تعزيز نفوذها الاقتصادى والسياسي عالمياً.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

١- تامر محمد سامي عبد اللطيف، " الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 9، العدد 18، 2024، ص ص 275- 283.

٢- حسين مزهر خلف ومنتهى علي حسين، " بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الأستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد 94، 2023، ص ص 544- 552.

٣- رشا محمود عيد الباز، "منافسة القوى العظمى في آسيا الوسطى: التحديات الحالية والسيناريوهات المستقبلية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 25، 2025، ص ص 341- 355.

٤- عبد العباس فضيخ دغبوش ونور حسين الرشيدي، "بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، المجلد 5، العدد 14، 2022، ص ص 155-190 .

٥- غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 4، 2020، ص ص 179-214.

٦- محمد عبد العظيم الشيمي، " الصراعات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين في منطقة جنوب المحيط الهادئ"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،جامعة بني سويف، العدد السابع عشر، 2023، ص ص 113- 115.

٧- مني محمد هاني، " الصين في استراتيجية الهند تجاه جنوب وجنوب شرق أسيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 18، العدد 17، 2023، ص ص 132- 142.

٨- هبة الله محسن أبو الوفا البداية، " العلاقات الصينية-الفلبينية في ضوء نظرية توازن التهديد (١٩٧٥-٢٠٢٣)"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، المجلد 25، العدد 2، 2024، ص ص 183-214.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Adit Jacob and Suraj Nair, "*The historical political economy of Chinese housing regulation and price speculation*", Journal of Student Research, Vol. 11, No. 4, 2023, pp. 1-7.
2- Anggraining Tias, "*South Korea and Chinese Conflict over THAAD: How it started and the way it ended*", Review of International Relations, Vol. 2, No. 2, 2021, pp. 81-88.
3- Arthur S. Guarino, "*The Economic Implications of China's Demographic Problems*", Journal of Economics and Public Finance, Vol. 9, No. 4, 2023, p176
4- Alanna Krolikowski and Todd H. Hall, "*Non-decision decisions in the Huawei 5G dilemma: Policy in Japan, the UK, and Germany*", Japanese Journal of Political Science, Vol. 24, No. 2, 2023, pp. 171-189.
5- Binyam Afewerk Demena and Sylvanus Kwaku Afesorgbor, "*The effect of FDI on environmental emissions: Evidence from a meta-analysis*", Energy Policy, Vol. 138, 2020.
6- Cheng-Chwee Kuik, "*Malaysia's Fluctuating Engagement with China's Belt and Road Initiative: Leveraging Asymmetry, Legitimizing Authority*", Asian Perspective, Vol. 45, No. 2, 2021, pp. 421-444.
7- Farwa Sial, Juvaria Jafri, Abdul Khaliq, "*Pakistan, China and the Structures of Debt Distress: Resisting Bretton Woods*", Development and Change, Vol. 54, No. 5, 2023, pp. 1226-1263.
8- Guilherme Schneider Rasador and André Moreira Cunha, "*The new security grey zone: export controls, emerging technologies and US-China technological rivalry*", The Pacific Review, 2025, pp. 1-29.
9- Dana Rice, "*An Overview of China's Belt and Road Initiative and Its Development Since 2013*", In: Anja Mihr, Paolo Sorbello and Brigitte Weiffen (eds.), "Securitization and Democracy in Eurasia", 2022, pp. 255-266.
10- Jiasen Han, "*The Debt Problem of Evergrande*", Advances in Economics Management and Political Sciences, Vol. 34, No. 1, 2023, pp. 84-92
11- Karoline Eickhoff, "Chinese Mega Projects in Kenya: Public Controversies around Infrastructure and Debt in East Africa's Regional Hub", Megatrends Africa, Policy Brief, 2022, pp. 1-10.
12- Rebekka Åsnes Sagild & Christopher Weidacher Hsiung, "*Chinese Re-Examinations of Russia? The Strategic Partnership in the Wake of*

Russia's War Against Ukraine", Journal of Contemporary China, 2024, pp. 1–16.

13- Mulin Yang, "*China's Real Estate Market: Issues and Countermeasures*", Highlights in Business Economics and Management, Vol. 41, 2024, pp. 432-436

14- Farwa Sial, Juvaria Jafri, Abdul Khaliq, "*Pakistan, China and the Structures of Debt Distress: Resisting Bretton Woods*", Development and Change, Vol. 54, No. 5, 2023, pp. 1226-1263.

15- Monika Magdalena Krukowska, "*China's security relations with Africa in the 21st century*", Security and Defence Quarterly, Vol. 46, No. 2, 2024, pp. 4-23; Mordechai Chaziza, "*The US-China Rivalry in the Middle East: Confrontation or Competitive Coexistence*", Contemporary Review of the Middle East, Vol. 11, No. 1, 2024, pp. 8-14.

16- Michal Himmer & Zdeněk Rod, "*Chinese debt trap diplomacy: reality or myth?*", Journal of the Indian Ocean Region, Vol. 18, No. 3. 2022, pp. 250-272.

17- Pádraig Carmody & Joel Wainwright, "*Contradiction and restructuring in the Belt and Road Initiative: reflections on China's pause in the 'Go world'*", Third World Quarterly, Vol. 43, No. 12, 2022, pp. 2830-2851.